JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 6, No. 1 (Jun 2022)

OEB Univ. Publish. Co.

تشخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)

يزيد تقرارت [a] ★ ، سليم هلال [b]، سليمة بن زعمة [c]

a. yazidtagraret400504@gmail.com، أستاذ محاضر أ، مخبر (COFIFAS) ،جامعة أم البواقي، الجزائر.
b. salimhellal3@gmail.com، طالب دكتوراه، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
c. salomibenzema@gmail.com ، دكتورة، جامعة مستغانم، الجزائر

Received date 25/ 07/2021 Accepted date: 06/ 10/2021, online publication date: 30/ 06/2022

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة (2004-2018)، وذلك من خلال تحليل أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة؛ حيث تم التركيز على تحليل التغيرات التي حدثت في كل من رصيد الحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال وأثرها على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها في أن ميزان المدفوعات الجزائري قد سجل فائضا معتبرا خلال الفترة(2004-2012) ، كما شهد عجزا خلال الفترة-2018) (2014؛ وفي كلتا الحالتين كان لأسعار المحروقات الأثر الأكبر في تحقيق هذا العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري، كما توصلت الدراسة أيضا الى أن الميزان التجاري يعتبر أهم الأرصدة المؤثرة على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري .

الكلمات الدالة: ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الحساب الجاري، حساب رأس المال.

تصنيفات (JEL): F32, F14,

1. المقدمة

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة موجة من التحرير التجاري شملت مختلف النواحي الاقتصادية والتجارية بين الدول، حيث يرجع هذا التحرير الى عدة أسباب من بينها التفاوت التقني والتكنولوجي بين الدول والتقسيم الدولي للعمل، وانطلاقا من هذه الوضعية نشأت العديد من العلاقات التبادلية بين الدول تمثلت في دخول وخروج السلع

★ المؤلف المرسل

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

والخدمات وحركة رؤوس الأموال، ومن اجل التعرف على الوضعية الصافية للدولة جراء قيامها بهذه المبادلات التي اصطلح عليها بالتجارة الخارجية؛ يتم اللجوء الى ما يعرف بميزان المدفوعات الذي يتم من خلاله تسجيل جميع الصفقات والمبادلات التجارية التي تقوم بها الدولة أو المقيمين فيها مع باقي دول العالم خلال فترة زمنية معينة.

فإضافة الى كون ميزان المدفوعات يمثل سجلا لإحصاء التعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي؛ فانه يعتبر أيضا أهم أداة للتحليل الاقتصادي فيها؛ وذلك نظرا للبيانات التي يوفرها؛ والتي يمكن من خلال تحليلها التعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية للبلد؛ ومعرفة المكانة التي يحتلها الاقتصاد الوطني بالنسبة للاقتصاد العالمي، وكذا التخطيط ورسم السياسة الاقتصادية المستقبلية للبلد.

الاشكالية :وانطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري للتعرف على أهم التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة) 2004–2018(؛ وذلك من خلال التركيز على أهم رصيدين لميزان المدفوعات الجزائري؛ رصيد الحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال؛ وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:

- **ماهي أهم التغيرات التي شهدها ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2004–2018) ؟**

الأسئلة الفرعية: خدمة لأهداف البحث يتفرع عن الاشكالية الرئيسة السؤالين الفرعيين التاليين:

- ماهي أهم التغيرات التي شهدها رصيد الحساب الجاري ومكوناته خلال الفترة (2004–2018) ؟
- ماهي أهم التغيرات التي شهدها رصيد حساب رأس المال ومكوناته خلال الفترة (2004–2018)؟

أهداف البحث :يهدف هذا البحث الى التعرف على أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة) 2004–2018 (وذلك من خلال تحليل أرصدة ميزان المدفوعات؛ مع التركيز على دراسة أهم التغيرات التي حدثت في كل من رصيد الحساب الجاري ومكوناته وكذا رصيد حساب رأس المال ومكوناته.

أهمية البحث :تتجسد أهمية هذا البحث في كونه يتطرق الى أحد أهم المواضيع الاقتصادية للدول؛ والمتمثل في تحليل ميزان المدفوعات وأرصدته، كما تبرز أهميته أيضا من خلال الفترة التي تناولها البحث وذلك نظرا للتغيرات والأحداث المهمة التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

منهج البحث: من أجل الاحاطة بالجوانب الأساسية للدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض وتحديد الإطار النظري لميزان المدفوعات بصفة عامة؛ ثم التطرق الى تحليل وتفسير مختلف التطورات والمراحل التي شهدتها أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

يتم التطرق في هذا الجزء الى الإطار النظري لميزان المدفوعات من خلال تحديد مفهومه وكذا التطرق الى مختلف المرتكزات النظرية المرتبطة بهذا المفهوم؛ وكذا التطرق الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تحليل ميزان المدفوعات الجزائري.

1.2 *الإطار النظري لميزان المدفوعات*

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية بالنسبة للدول؛ وأداة من أهم أدوات التحليل الاقتصادي فيها، حيث يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة من طرف الاقتصاديين لكونه يعكس الوضع الاقتصادي للبلد؛ كما يمكن من خلاله تحديد المركز المالي للبلد بالنسبة لباقي دول العالم.

أولا :مفهوم ميزان المدفوعاتbalance of payments

1/ تعريف ميزان المدفوعات

لقد تعددت التعاريف التي تطرقت الى ميزان المدفوعات؛ ولكن جلها يتمحور حول نفس المصطلحات والمفاهيم والتي نذكرها كما يلي:

عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه" سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات التي تحدث في مكونات أو قيمة أصول دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم) "صرارمة وبعلول،2018 ، ص49)

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه عبارة عن سجل يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها، وذلك خلال مدة زمنية معينة تكون عادة سنة) بسدات، 2015، ص242)

ورغم اختلاف صيغ التعريف بميزان المدفوعات إلا أنها تتفق على كونه يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية يتمثل أولها في المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب(غير المقيمين)والتي تشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال والتحويلات من جانب واحد سواء كانت نقدية أو على شكل سلع؛ أما العنصر الثاني فيتمثل في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، أما العنصر الثالث فيتمثل في قياس المعاملات الاقتصادية التي تحدث خلال مدة زمنية تقدر بسنة واحدة) العميد،2010 ، ص2)

1/ أهمية ميزان المدفوعات

يتمتع ميزان المدفوعات بأهمية بالغة؛ وذلك راجع الى عدة أسباب يتمثل أهمها فيما يلي:

- يعتبر ميزان المدفوعات مرجعا أساسيا للبيانات ويتم على أساسه اتخاذ العديد من القرارات النقدية والمالية؛

-يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله أي الدولة في الاقتصاد العالمي؛ (عبود، 2017، ص179)

-يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني لكونه يعكس حجم وهيكل كل من صادرات وواردات البلد، وكذا العوامل المؤثرة على الاقتصاد كحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة... الخ؛

-يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة حيث يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد؛(حاجي ومفتاح، 2015، ص63-64)

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

–يعتبر ميزان المدفوعات من أهم القوائم الاحصائية بالنسبة لأي بلد فهو يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات التي تحدث في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي؛ والتغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية. (عزازي، 2010، ص202)

ثانيا: أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات والمتمثلة فيما يلي :

2-1/الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية): ويضم هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات التي تتم بين الدولة والدول الأخرى؛ و ينقسم بدوره الى:

الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة): حيث يضم هذا الحساب صادرات وواردات السلع فقط، أي ما يدخل في مجال التجارة المنظورة فقط، ويتمثل رصيده في الفرق بين القيمة الكلية للصادرات و القيمة الكلية للواردات؛ (بسدات، 2015، ص244–245)

ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو ميزان التجارة غير المنظورة، حيث تسجل فيه صادرات وواردات الخدمات. (حاجي ومفتاح، 2015، ص64)

ومما سبق يتضح أن الميزان التجاري يضم المعاملات التجارية المتعلقة بمبادلات السلع، أما الجزء الثاني من الحساب الجاري؛ أي ميزان الخدمات فيضم الخدمات التي يقدمها المقيمون في الدولة الى غير المقيمين والعكس، والقاعدة العامة في تسجيل المعاملات تقضي بأن قيمة أي عملية تصدير سلعة أو خدمة تسجل في الجانب الدائن) أي تؤدي الى دخول نقد اجنبي(، فيما تسجل قيمة أي عملية استيراد سلعة أو خدمة في الجانب المدين) تؤدي الى خروج نقد اجنبي) .(عيدي،2012 ، ص5)

2-2/حسابات التحويلات من جانب واحد

ويتعلق هذا الحساب بالمبادلات التي تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تجارية؛ تتم من طرف واحد فقط من أمثلتها الهبات؛ المنح؛ الهدايا؛ المساعدات، وأي تحويلات اخرى سواء كانت رسمية أو خاصة (عزازي، 2010، ص204)

2-3/حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية)

يشتمل هذا الحساب على تدفقات رؤوس الأموال الدولية الداخلة الى البلد والخارجة منه؛ والمتمثلة في القروض والاستثمارات المباشرة؛ وينقسم هذا الحساب الى قسمين:

- حركة *رؤوس الأموال طويلة الأجل:* وتشمل رؤوس الأموال المحولة من والى الخارج قصد استثمارها لأجل طويل أي لمدة تفوق السنة؛ وتتمثل عادة في الاستثمارات المباشرة والتحويلات الاستثمارية الأخرى طويلة الأجل.

- حركة *رؤوس الأموال قصيرة الأجل:* وتشمل رؤوس الأموال المحولة من والى الخارج قصد استثمارها لأجل قصير أي لمدة أقل من السنة؛ حيث تتمثل هذه التحويلات عادة في ودائع البنوك؛ واستثمارات في أسهم وسندات لمدة قصيرة الأجل (منهوم، 2013، ص24)

2-4/ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي (حساب التسويات الرسمية)

يتم عن طريق هذا الحساب تسوية المدفوعات بين الدول من خلال العملات الأجنبية أو الذهب؛ حيث يتم تسوية ميزان المدفوعات للدولة التي تسجل عجزا من خلال تصدير الذهب الى الخارج؛ أما تلك التي تشهد حالة فائض فيتم شراء كمية من الذهب بقيمة الفائض الموجود لديها؛ (ناصري، 2019، ص243)

2-5/فقرة السهو والخطأ

تستخدم هذه الفقرة من أجل تحقيق التوازن في الميزان من الناحية المحاسبية؛ و ذلك لأن العمليات تسجل وفق أسلوب القيد المزدوج؛ وفي حالة وجود خلال أو عدم توازن بين الجانبين تستخدم هذه الفقرة في حالات معينة (منهوم، 2013، ص25-26)

ثالثا :الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

يسجل ميزان المدفوعات إحدى الحالتين، حالة التوازن والتي بدورها يكون لها شكلين توازن حسابي ناتج عن القيد المزدوج، وتوازن اقتصادي وهو التوازن الحقيقي، وأما حالة الاختلال فهي التي تدل على عدم التعادل بين الجانب المدين والجانب الدائن) بوحفص وعقبي،2018 ، ص107)

1/ حالة التوازن في ميزان المدفوعات

-*التوازن المحاسبي:* هو يتمثل في تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ؛ ويكون من غير المعقول الحكم على الوضع الاقتصادي للدولة من خلال التوازن المحاسبي لأنه توازن ظاهري فقط ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية.

-*التوازن الاقتصادي:* من خلال هذا التوازن يتم الحكم على وضعية الحقيقية لميزان المدفوعات، ولا يكون تحقق هذا التوازن إلا بتوافر مجموعة من الظروف الاقتصادية، السياسية، والتجارية الملائمة، حيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما بتركيز على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من ميزان المدفوعات،(عياش وبعلول، 2017، ص96) فالتوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات فقط، ويتم بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين الخاصة بكل حساب، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا، وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا، ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية نادرة التحقق، كما تجدر الاشارة أيضا إلى أنه في حالة تحقق التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم بنود الموازنة. (خضير وحميداتو، 2017، ص206-207)

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

1. حالة الاختلال في ميزان المدفوعات

يقصد باختلال ميزان المدفوعات وجود حالة لا تعادل بين حقوق الدولة لدى الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدول، حيث يقصد باختلال التوازن كل من حالتي الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، أي وجود رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات، ومن أجل معرفة مكان الخلل يجب دراسة كل عناصر بدقة ومحاولة معالجته مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه) صرارمة وبعلول،2017 ، ص400) .ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الاختلالات في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في :

-*الاختلال المؤقت:* يحدث هذا الاختلال نتيجة حدوث بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى، ويندرج ضمن هذا الاختلال: الاختلال العارض، الدوري، الموسمي الاتجاهي.

-*الاختلال الدائم:* وهو الاختلال الذي يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسود النشاط الاقتصادي بصفة دائمة، كما يعرف ايضا بالاختلال الهيكلي وهو الاختلال القائم بين حجم وطبيعة الطلب الكلي من ناحية وبين حجم ونوعية جهاز الإنتاج المحلي من ناحية أخرى (طرية، 2017، ص7)

-*الاختلال المستمر*: ويظهر هذا النوع عادة في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات اقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته في الأجل القصير، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط اقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حلولا فترتها أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات اقتصادية الدورية التي تطول مدتها (غريب وخضير، 2017، ص15)

2.2 مراجعة الأدبيات السابقة

تعتبر هذه الدراسة امتداد الى القليل من الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع تحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترات الزمنية السابقة؛ حيث نذكر من بين هذه الدراسات ما يلي:

دراسة رحموني سيد أحمد2012 : بعنوان "تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة1988 - 2007هدفت هذه الدراسة الى التطرق الى التطورات التي شهدها ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة) 1988-2007 (وذلك بالتركيز على تحليل الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة، وتوصلت الدراسة أن ميزان المدفوعات الجزائري عرف مرحلتين أساسيتين خلال هذه الفترة تمتد الأولى من 1988 الى 1999 شهد فيها رصيدا سالبا، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1988 الى 2007 والتي عرف خلالها ميزان المدفوعات رصيدا موجبا؛ حيث كان لأسعار المحروقات الأثر الأكبر على ميزان المدفوعات الجزائري.

دراسة بسدات كريمة2015 : بعنوان " دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة الى التطرق الى أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، حيث تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي24 مشاهدة سنوية تغطي الفترة) 1992-2015 (واعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية :رصيد

ميزان المدفوعات، مكونات الحساب الجاري الخارجي، مكونات حساب رأس المال.

وتوصلت الدراسة الى أن تركيبة الصادرات، ارتفاع حصيلة الواردات، وحركة رؤوس الأموال تعتبر من أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

دراسة بن طرية حورية 2017: بعنوان " دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 الى2014"

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2014 وذلك من اجل إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات.

دراسة جابر سطحي2019 : بعنوان" تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005–2017)

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2005و2017، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في البحث، وتوصلت الدراسة الى أن أسعار النفط تأثر تأثيرا قويا على كل من النفقات والايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات واحتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي؛ وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط؛ رغم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في السنوات الأخيرة للتخفيف من حدة التبعية وتنويع الاقتصاد إلا أن هذا الأخير مازال مرتبط ارتباطا مباشرا بتغيرات أسعار النفط العالمية .

3. تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم القوائم التي يستند عليها في معرفة وتحليل الوضعية الاقتصادية والمالية للدول، وميزان المدفوعات الجزائري على غرار باقي دول العالم شهد مؤخرا عدة تحولات نتيجة للأحداث والتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي؛ حيث سنحاول التطرق الى أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004–2018) والتي انعكست على أهم أرصدة ميزان المدفوعات؛ مع التطرق الى تحليل وتفسير أسباب هذه التحولات والتطورات في أرصدة ميزان المدفوعات وفقا للواقع الاقتصادية التي أدت الى حدوثها.

أولا: دراسة رصيد الحساب الجاري ومكوناته

1-تحليل رصيد الميزان التجاري

يعتبر رصيد الحساب الجاري أهم أرصدة ميزان المدفوعات وذلك نظرا لمكوناته؛ حيث يضم هذا الرصيد كل من رصيد ميزان الخدمات ورصيد الميزان التجاري؛ كما يعتبر هذا الأخير أهم أرصدة الحساب الجاري وذلك بالنظر الى مكوناته أيضا؛ حيث يضم كل من حساب الصادرات والواردات من السلع للبلد والتي تعتبر أهم بنود ميزان

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

المدفوعات؛ والجدول أنظر الملحق 1 يوضح التطور الذي شهدته كل من صادرات وواردات الجزائر من السلع، كما يوضح الفرق بينهما الذي يمثل رصيد الميزان التجاري وذلك خلال الفترة الممتدة (2018-2004).

من خلال البيانات الموضحة في الجدول **أنظر الملحق** 1 يتضح لنا التطور الذي شهدته كل من الصادرات والواردات الجزائرية خلال هذه الفترة كما نلاحظ التطور الذي حدث في رصيد الميزان التجاري نتيجة للتغير الحاصل في هيكل الصادرات؛ ولمحاولة فهم هذا التطور في البيانات أكثر يمكن تمثيلها في المنحنى البياني الموالي:

الشكل رقم 1: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2018-2004)

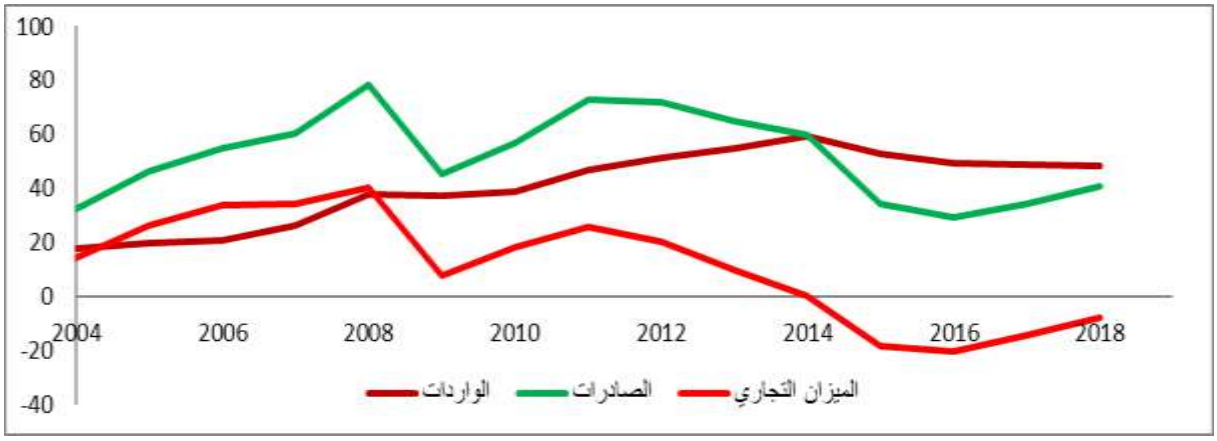

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول في الملحق 1.

يتضح من خلال الشكل أن رصيد الميزان التجاري الجزائري قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2004 الى 2008 فقد سجل فائضا يتراوح بين 14 و40 مليار دولار خلال هذه الفترة؛ وذلك راجع الى التطور الذي شهدته الصادرات الجزائرية نظرا لارتفاع أسعار المحروقات، ثم شهد بعدها انخفاض ملحوظ سنة 2009 ليبلغ رصيده حوالي 7.7 مليار دولار وذلك نتيجة للانخفاض الذي عرفته أسعار البترول؛ لتعود بعدها الأسعار للارتفاع مجددا سنة 2010 ليعرف رصيد الميزان التجاري تحسنا خلال الفترة من 2010 الى 2012 حيث تراوح رصيده بين 18 و25 مليار دولار، ولكن مع حلول أواخر سنة 2012 عرفت أسعار البترول تدهورا كبيرا مما انعكس على رصيد الميزان التجاري فقد سجل الرصيد انخفاضا مستمرا؛ فبحلول سنة 2015 سجل الرصيد عجزا يقدر بـ 18 مليار دولار ليصل بعدها هذا العجز الى 20 مليار دولار سنة 2016؛ ثم انخفض بعدها هذا العجز الى 14 و7 مليار دولار سنة 2017 و2018 على التوالي نتيجة للتحسن في أسعار المحروقات وسياسة التقشف وتخفيض الواردات المنتهجة من طرف الدولة.

1-تحليل رصيد الحساب الجاري

رصيد الحساب الجاري يعتبر من أهم الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات؛ فبالإضافة الى الميزان التجاري يحتوي الحساب الجاري على رصيد ميزان الخدمات أو ما يعرف بميزان التجارة غير المنظورة؛ فمجموع الرصيدين السابقين يمثل رصيد الحساب الجاري؛ والجدول **أنظر الملحق2** يوضح تطور هذا الرصيد خلال الفترة (2004-2018).

حيث تبين البيانات المدرجة في الجدول الملحق2 التطورات التي عرفها رصيد الحساب الجاري خلال فترة (2004–2018) ولمحاولة الوصول الى تصور أفضل عن هذه التطورات يمكن ادراج هذه المعطيات في المنحنى البياني الموالي:

الشكل رقم 2: تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2004–2018)

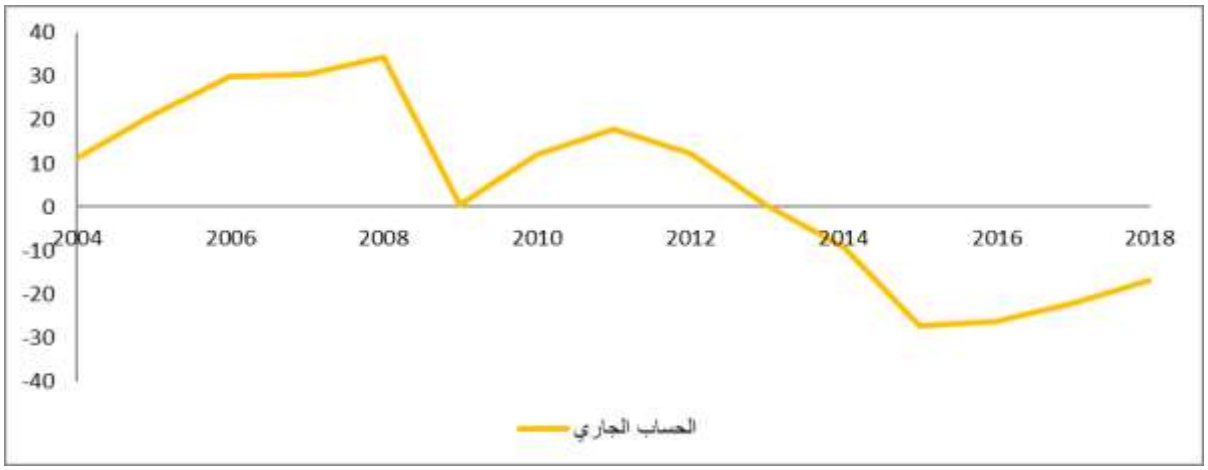

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول في الملحق 2.

يتضح من خلال المنحنى والجدول السابقين مختلف المراحل التي مر بها رصيد الحساب الجاري؛ حيث شهد الرصيد تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2004 الى 2008، نتيجة للتطور الذي عرفه رصيد الميزان التجاري كما ذكرنا سابقا؛ ثم انخفض الرصيد الى ما يقارب 0 سنة 2009، ليشهد بعدها تحسن ابتداء من سنة 2010 الى غاية سنة 2012، ثم تدهور بعدها الرصيد سنة 2013 ليستمر هذا التدهور مسجلا بذلك عجز قدره 9 مليار دولار سنة 2014 واستمر هذا العجز بمقدار 27 و26 مليار دولار سنة 2015 و2016 على التوالي؛ ليشهد بعدها العجز المسجل انخفاضا الى حوالي 22 و16 مليار دولار سنة 2017 و2018 على التوالي؛ ومن خلال ملاحظة مكونات الحساب الجاري يتضح أن أهم رصيد يؤثر على هذا الرصيد هو رصيد الميزان التجاري رغم الأثر البسيط لميزان الخدمات؛ وهذا الأثر يتضح أكثر من خلال دمج المنحيين السابقين في شكل واحد؛ حيث يمكننا ملاحظة أن التغير في رصيد الحساب الجاري راجع بدرجة كبيرة الى التغير رصيد الميزان التجاري كما هو موضح في الشكل الموالي:

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

الشكل رقم 3: تطور رصيد الحساب الجاري والميزان التجاري خلال الفترة (2004-2018)

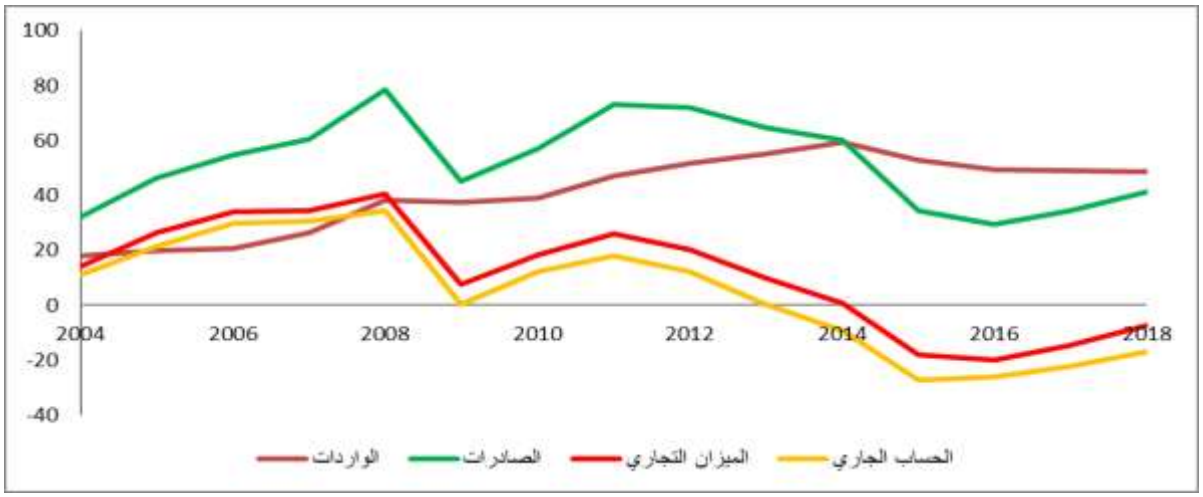

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدولين في الملحق 1 و2.

من خلال الشكل يتضح لنا العلاقة الموجودة بين الميزان التجاري والحساب الجاري؛ فالتغير الحاصل في رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في الصادرات ينعكس بدرجة كبيرة على التغير في رصيد الحساب الجاري؛ وهو ما يعتبر مؤشر واضح عن أثر ودور التدهور في أسعار المحروقات على العجز المسجل في رصيد الحساب الجاري خلال الفترة من 2014 الى 2018.

ثانيا: تحليل رصيد حساب رأس المال

يعتبر رصيد حساب رأس المال من بين أهم أرصدة ميزان المدفوعات؛ حيث يعبر هذا الرصيد عن حركة رؤوس الأموال من والى الخارج؛ والجدول **الملحق 3** يوضح حركة حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2004-2018)

حيث تعتبر حركة رؤوس الأموال من بين أهم المواضيع التي تعنى بها الدول، فلا شك أن دخول أو خروج رؤوس الأموال الضخمة الى دولة ما لابد أن يكون له الأثر البالغ على اقتصادها بصفة عامة وميزان مدفوعاتها بصفة خاصة، والشكل البياني الموالي يمثل تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2004-2018):

الشكل رقم 4: تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2004-2018)

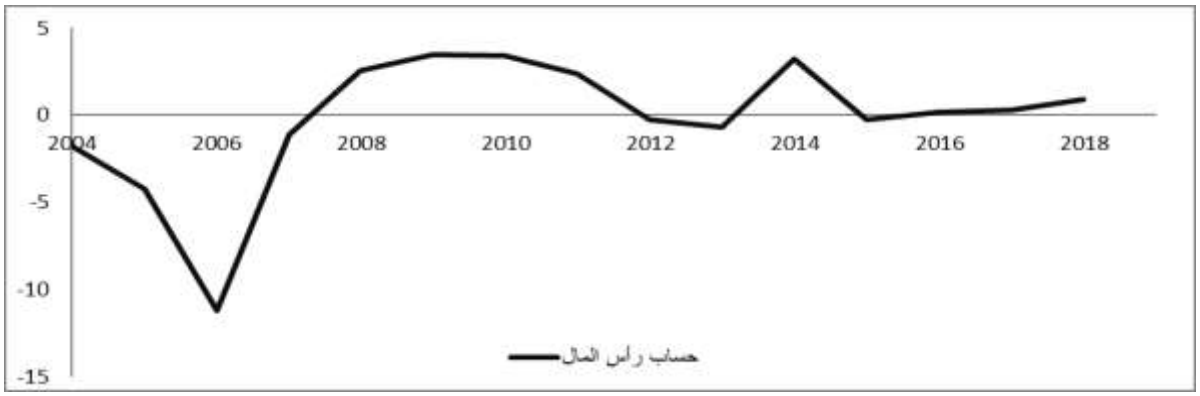

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول في الملحق 3.

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أن حساب رأس المال عرف عجزا خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 الى 2007 حيث سجل في سنة 2004 عجزا قدره 1.8 مليار دولار؛ واستمر هذا العجز ليصل الى حوالي 11 مليار دولار سنة 2006 وذلك راجع الى التسديد المسبق للديون الخارجية التي كانت على عاتق الدولة وهو ما أدى بدوره الى حدوث هذا العجز؛ بالإضافة الى ضعف حجم الاستثمارات المباشرة ورؤوس الأموال الداخلة الى البلد خلال هذه الفترة؛ ثم عرف بعدها الحساب تحسنا ملحوظا ابتداء من سنة 2007 الى غاية سنة 2012 مسجلا بذلك فائضا وصل الى حوالي 3 مليار دولار؛ ليعرف بعدها الحساب تذبذب في رصيده خلال السنوات اللاحقة يتراوح بين 1- و3 مليار دولار الى غاية سنة 2018، وتشير حالة رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري الى ضعف في حركة رؤوس الأموال من والى الخارج خلال هذه الفترة؛ خصوصا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا: تحليل الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات

يعبر الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات عن الوضعية الصافية للحركة الاقتصادية للبلد، كما يعبر عن المركز المالي للدولة؛ فمن خلال دراسة أقسام ومكونات أرصدة ميزان المدفوعات يمكن الوصول الى معرفة الحالة الاقتصادية للدولة؛ والجدول **الملحق 4** يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة (2004-2018)

تبين الأرقام المدرجة في الجدول **الملحق 4** رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2004-2018)؛ ولمحاولة فهم التغيرات التي حصلت في رصيد ميزان المدفوعات بصفة أكثر وضوحا يمكننا ادراج معطيات الجدول في المنحنى البياني الموالي:

الشكل 5: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2004-2018)

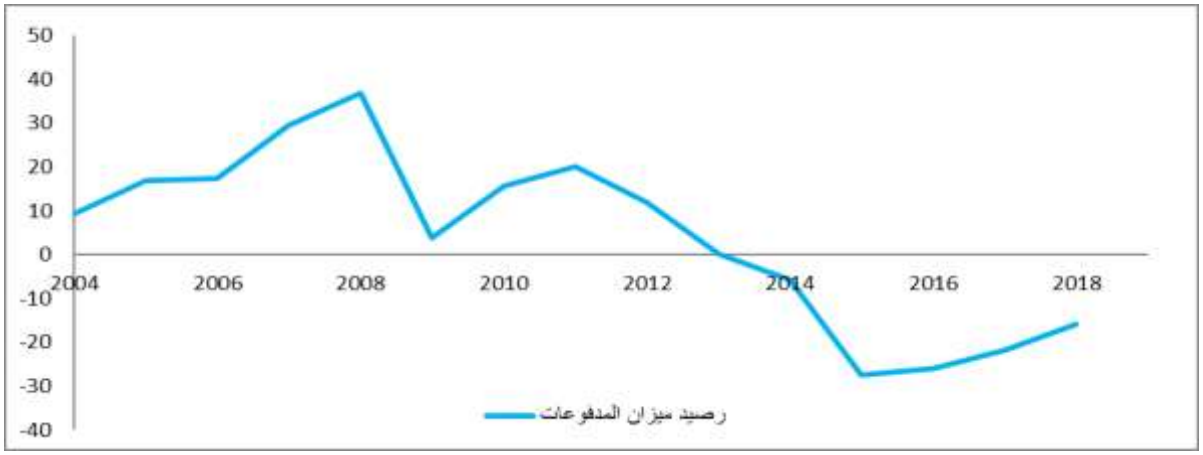

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول في الملحق 4.

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف تطورا ملحوظا؛ فقد سجل فائض خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2013؛ حيث قدر هذا الفائض بحوالي 9 مليار دولار سنة 2004 وقد استمر هذا الفائض بالارتفاع ليصل الى حوالي 37 مليار دولار سنة 2008، ليعرف بعدها انخفاض كبير سنة 2009 ليصل الى حوالي 3 مليار دولار، ثم ارتفع الرصيد من جديد خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2011 ليعود بعدها ويسجل انخفاض ملحوظ ابتداء من سنة 2012 وصولا الى تسجيل عجز سنة 2014 قدر بـ 5.8 مليار

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

دولار، ليرتفع هذا العجز بعدها الى حوالي 27 و26 مليار دولار سنة 2015 و2016 على التوالي، وهو ما يعود بالدرجة الأولى الى التدهور الكبير الذي شهدته أسعار البترول خلال هذه الفترة، ثم شهد بعدها هذا العجز انخفاض خلال سنة 2017 و2018 برصيد 21 و15 مليار دولار على التوالي؛ وأوضح البنك المركزي الجزائري ان هذا الانخفاض في العجز كان نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للسلع بنسبة 18.9% سنة 2018 في ظرف تميز بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع. حيث انعكست هذه الوضعية على انخفاض عجز الميزان التجاري الذي انتقل من 14.41 مليار دولار في سنة 2017 الى 7.45 مليار دولار في سنة 2018 اي انخفاض بنسبة 48.3 % خلال هذه الفترة. كما اشار البنك المركزي انه حتى و ان عرفت صادرات المحروقات تراجعا من حيث الحجم في سنة 2018 بانخفاض نسبة 7.7 % مقارنة بسنة 2017 إلا انها سجلت على الرغم من ذلك ارتفاعا في القيمة الى 38.9 مليار دولار مقابل 33.2 مليار دولار في سنة 2017 اي بارتفاع بنسبة 17.2 %. وأن هذا الارتفاع راجع الى زيادة المحسوسة لأسعار النفط بحوالي 32.1 % في الفترة الممتدة بين 2017 و 2018. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019) ولمحاولة فهم أفضل لتطور الحاصل في ميزان المدفوعات والتعرف على أسبابه، يمكننا إدراج الشكل الموالي والذي يضم كل من منحنى رصيد ميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية والمتمثلة في كل من منحنى الحساب الجاري وكذا منحنى حساب رأس المال.

الشكل 6: تطور رصيد ميزان المدفوعات؛ رصيد الحساب الجاري؛ ورصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2004-2018)

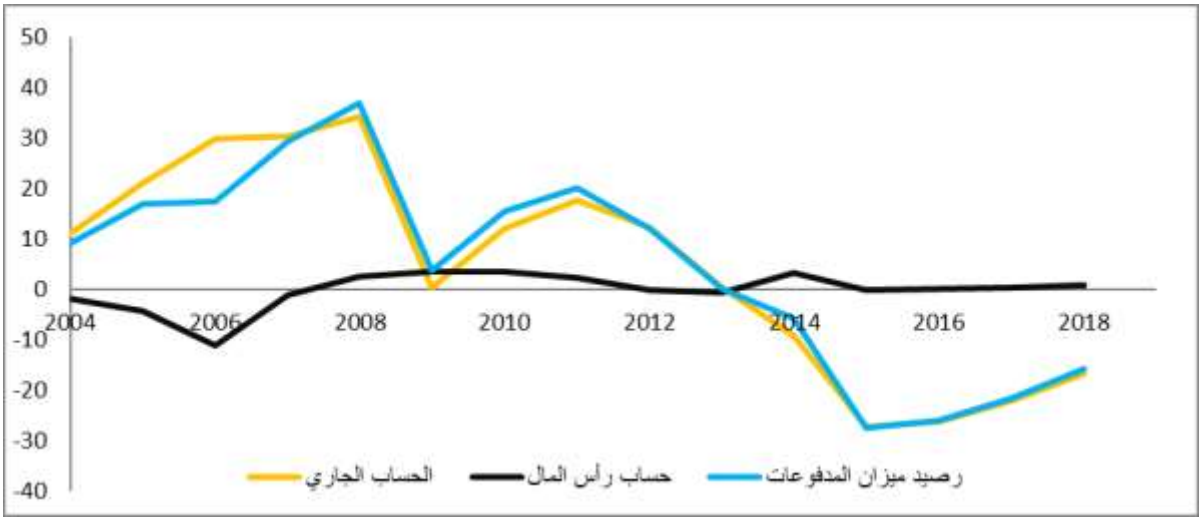

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق 2؛ 3 و4.

من خلال الشكل تتضح العلاقة بين كل من الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية (الحساب الجاري؛ حساب رأس المال) حيث نلاحظ أن منحنى رصيد ميزان المدفوعات يكاد يتطابق مع منحنى الحساب الجاري والفرق بينهما يرجع الى حالة حساب رأس المال؛ وهو ما يشير الى أن الحساب الجاري متمثلا في الأساس في الميزان التجاري يمثل أهم مكون في ميزان المدفوعات الجزائري؛ وكما أشرنا سابقا الى أن أهم مكون في الميزان التجاري الجزائري يتمثل في الصادرات من المحروقات وهو ما يفسر بدوره أثر أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائري بصفة خاصة والاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وحساب رأس المال رغم أهميته

إلا أنه ليس له أثر كبير على ميزان المدفوعات الجزائري، والأثر الأكبر يرجع الى الميزان التجاري بصفة عامة والصادرات من المحروقات بصفة خاصة؛ وهو ما يفسر العجز المسجل في ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2014 والراجع بدرجة أولى الى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس سلبا على الدول المصدرة لهذه المادة والتي من بينها الجزائر.

4. خاتمة

يمثل ميزان المدفوعات المرجع الأهم الذي يتم الاعتماد عليه لتوفير البيانات والمؤشرات الضرورية لتحليل الوضعية الاقتصادية للدولة؛ وذلك من أجل التعرف على أهم التطورات التي حققتها الدولة في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع باقي دول العالم؛ حيث تستخدم البيانات والمعلومات التي يتم استخلاصها من ميزان المدفوعات لعدة أغراض من بينها التخطيط ورسم السياسة الاقتصادية المستقبلية للدولة؛ ومن خلال هذه الدراسة التي تطرقنا فيها الى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2018–2004) توصلنا الى مجموعة من النتائج تتمثل فيمايلي:

يمثل الميزان التجاري أهم مكونات الحساب الجاري والذي بدوره يمثل أهم مكونات ميزان المدفوعات الجزائري؛

يعتبر حساب رأس المال مكون مهم في ميزان المدفوعات الجزائري وله أثر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بعد الميزان التجاري؛

تمثل صادرات المحروقات أهم بند من بنود الميزان التجاري والتي ينعكس أثرها بصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى رصيد ميزان المدفوعات؛

سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا معتبرا خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2012 وذلك راجع الى الارتفاع في أسعار المحروقات خلال هذه الفترة؛

عرف ميزان المدفوعات الجزائري تدهورا ابتداء من سنة 2013 حيث سجل عجزا ابتداء من سنة 2014 الى غاية سنة 2018 ويعود هذا العجز بالدرجة الأولى الى انهيار أسعار المحروقات؛

عرف العجز المسجل في ميزان المدفوعات الجزائري انخفاضا معتبرا خلال سنة 2017 و2018 وذلك نظرا لسياسة التقشف والتقليل من الواردات التي انتهجتها الدولة الجزائرية؛

تعتبر أسعار المحروقات أهم المتغيرات التي لها الأثر المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري نظرا لقيام الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي بدرجة أساسية.

وانطلاقا من النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات التي تصب في اتجاه ايجاد حلول للخروج من حالة العجز المسجل في ميزان المدفوعات، والتي يأتي في مقدمتها ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات أخرى من أجل الخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات والتقليل من الأثار السلبية لانخفاض أسعار المحروقات على الاقتصاد الوطني؛ وكذا العمل على استقطاب رؤوس

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

الأموال المباشرة من خلال العمل على ايجاد بيئة استثمارية مناسبة عن طريق اصلاح مختلف الجوانب المتعلقة بها وبالخصوص الجوانب التشريعية والإدارية منها.

المراجع

العميد، ع. (2010). *المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات*.

بسدات، ك. (2015). دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر. *مجلة المالية والأسواق*، *3*(2)، 241–262.

بوحفص، ح.، وعقبي، ل. (2018). ميزان المدفوعات وأثره على التجارة الخارجية. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، *1*(2)، 104–126.

حاجي، س.، ومفتاح، ص. (2015). السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، *1*(9)، 57–78.

خضير، س.، وحميداتو، ص. (2017). تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، *1*(2)، 198–223.

صرارمة، ع. ا.، وبعلول، ن. (2017). أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، *5*، 395–420.

صرارمة، ع. ا.، وبعلول، ن. (2018). قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. *مجلة المالية وحوكمة الشركات*، *2*(2)، 45–66.

طرية، ح. ب. (2017). *دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عبود، ع. ا. (2017). أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، *1*(4)، 175–197.

عزازي، ف. (2010). المناهج المستخدمة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية*، *48*(1)، 199–219.

عياش، ز.، وبعلول، ن. (2017). اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات. *مجلة البشائر الاقتصادية*، *3*(2)، 92–111.

عيدي، و. (2012). *ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي*.

غريب، ب.، وخضير، س. (2017). تغيرات أسعلر الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري. *مجلة*

معارف، *12*(23)، 11–27.

منهوم، ب. (2013). *أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات*. جامعة وهران.

ناصري، ن. (2019). أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA. *مجلة البشائر الاقتصادية*، *5*(3)، 229–244.

وكالة الأنباء الجزائرية 2018–15–82–71817/www.aps.dz/ar/economie . (2019).

https://www.bank-of-algeria.dz/

الملاحق

الملحق 1: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2004–2018)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89	71.74	64.71	60.04	34.57	29.31	34.56	41.11
الواردات	17.95	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40	38.89	46.93	51.57	54.99	59.44	52.65	49.44	48.98	48.57
الميزان التجاري	14.27	26.47	34.06	34.23	40.52	7.78	18.20	25.96	20.17	9.73	0.59	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46

La Source: Banque d'Algérie ; Bulletin Statistique Trimestriel 2006 ; 2007 ; 2009 ; 2011; 2013 ; 2015 ; 2017 ; 2019

الملحق 2: تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2004–2018)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحساب الجاري	11.2	21.2	29.9	30.5	34.4	0.4	12.16	17.77	12.3	0.38	-9.1	- 27.29	- 26.22	- 22.07	- 16.70

La Source: Banque d'Algérie ; Bulletin Statistique Trimestriel 2006 ; 2007 ; 2009 ; 2011; 2013 ; 2015 ; 2017 ; 2019

الملحق 3: تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2004–2018)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حساب رأس المال	-1.8	-4.2	-11.2	-1.09	2.54	3.45	3.42	2.38	-0.24	-0.7	3.23	-0.25	0.19	0.31	0.88

La Source: Banque d'Algérie ; Bulletin Statistique Trimestriel 2006 ; 2007 ; 2009 ; 2011; 2013 ; 2015 ; 2017 ; 2019

الجدول رقم 4: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2004–2018)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان المدفوعات	9.25	16.94	17.33	29.5	36.9	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.8	- 27.54	- 26.03	- 21.76	- 15.82

La Source: Banque d'Algérie ; Bulletin Statistique Trimestriel 2006 ; 2007 ; 2009 ; 2011; 2013 ; 2015 ; 2017 ; 2019

المجلد. 6، العدد. 1 (جوان 2022)؛ ISSN: 2602-5655

THE ALGERIA'S BALANCE OF PAYMENTS: AN ANALYTICAL STUDY FOR THE PERIOD (2004-2018)

Yazid TAGRARET [a★], Salim HELLAL[b], Salima BENZAAMA[c]

a. yazidtagraret400504@gmail.com, University of Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi, Algeria
b. salimhellal3@gmail.com, PhD student, University of Mohamed Seddik Ben Yahia Jijel, Algeria
c. salomibenzema@gmail.com, University of Mostaghanem, Algeria.

Received date 25/ 07/2021 Accepted date: 06/ 10/2021, online publication date: 30/ 06/2022

ABSTRACT

This study aims to identify the most important changes in the Algerian economy during the period (2004-2018), by analyzing the Algerian balance of payments during this period; where the focus was on analyzing the changes that occurred in both the current account and the capital account and its impact on the overall account of the Algerian balance of payments.

The study reached a set of results, the most important of which is that the Algerian balance of payments recorded a significant surplus during the period (2004-2012), and it also witnessed a deficit during the period (2014-2018); In both cases, Petroleum prices had the greatest impact on achieving this deficit or surplus in the Algerian balance of payments, and the study also found that the trade balance is the most important account in the Algerian balance of payments.

Keyword: balance of payments, trade balance, current account, capital account.

JEL Code: F32, F14,

★ **Corresponding Author**